استراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية
١٩٥٧ – ١٩٦١

سامية خامس

كاتبة وباحثة في التاريخ الحديث والمعاصر
المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية
الجزائر العاصمة – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

تعالج هذه الدراسة، المخططات العسكرية الفرنسية خلال فترة عصيبة من عمر الثورة الجزائرية (١٩٥٧- ١٩٦١)، لتطويق الحدود الشرقية الجزائرية المشتركة مع تونس، بسبب ضراوة معارك واشتباكات جيش التحرير الوطني الجزائري المرابط بقاعدته الخلفية (تونس)، المستهدفة لمراكز الجيش الفرنسي المتمركزة هناك. وبهدف منع تسلّل الثوار الجزائريين، وتسرّب الذخيرة الحربية عبر الحدود، طُبقت إجراءات ردعية، منها تطبيق حق ملاحقة الثوار الجزائريين بالتراب التونسي، وإقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة، وإنشاء المناطق المحرّمة. زيادة على تشكيل قوة تونسية فرنسية، وقوة أممية لحراسة الحدود، وأخطر من ذلك قطع الإعانات المادية عن تونس والتهديد بإعادة احتلالها، إذا ما استمرت في تقديم دعمها للثورة الجزائرية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٩ ديسمبر ٢٠١٣
تاريخ قبـول النشـر: ٤ فبراير ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

جيش التحرير الوطني، الثورة الجزائرية، الحدود الدولية، الأراضي التونسية، الاستعمار الفرنسي

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

سامية خامس. "استراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية ١٩٥٧ – ١٩٦١".- دورية كان التاريخية.- العدد السابع والعشرون؛ مارس ٢٠١٥. ص ١٠٥ – ١١١.

مُقَدِّمَة

أدركت السلطات الاستعمارية الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية بالنسبة للثورة الجزائرية، لكونها منافذ رئيسية وهامة تتسرّب منها الأسلحة والذخيرة الحربية بأنواعها المختلفة القادمة من البلدان الشقيقة والصديقة.[١] وازدادت الأهمية أكثر بعد النجاح الذي حقّقه قادة الثورة في تحويل تونس إلى قاعدة خلفية للثورة الجزائرية، فأصبحت أراضيها من شمالها إلى جنوبها وبخاصة الشريط الحدودي المشترك، الامتداد الطبيعي والبشري الذي وجدت فيه الثورة منذ انطلاقتها السند القوي والملجأ الآمن لوحدات جيش التحرير الوطني عند الانسحاب والراحة،[٢] وكانت مصدرًا من مصادر التمويل والتموين. واتخذت أراضيها تدريجيا منطلقًا للعمليات العسكرية ضد الوحدات العسكرية الفرنسية المحاصرة والمراقبة للحدود الشرقية، لمنع تسرب السلاح والثوار نحو الجزائر.[٣] ونظرًا لقوة المعارك على الحدود والانتصارات العسكرية المتتالية على قوات الاحتلال، تبنّت السلطات الاستعمارية عدة مخططات عسكرية لمحاصرة الثورة وخنقها قبل امتداد لهيبها، فكانت أكثر قوة وبطشًا منذ سنة ١٩٥٧، تمثّلت في ما يلي:

أولاً: تطبيق "حق ملاحقة" الثوار بالتراب التونسي

بعدما اتخذت قوات جيش التحرير الوطني من البلاد التونسية وخاصةً من الشريط الحدودي، منطلقا لشنّ هجوماتهم المتكرّرة على مواقع الجيش الفرنسي ومراكزه العسكرية بالتراب الجزائري واضطرارها إلى التراجع والانسحاب إلى مواقعها الدفاعية الحصينة بالبلاد التونسية، اضطرت السلطات الفرنسية تحت تأثير ضغط القيادات العسكرية الفرنسية بالجزائر اعتماد أسلوب جديد للقضاء على معاقل الثوار الجزائريين، باعتماد "حق الملاحقة" (Droit de poursuite) ابتداءً من ١٠ جانفي١٩٥٧، الذي يخوّل لقواتها العسكرية مطاردة الثوار الجزائريين، لتضع حدًا لهجوماتهم المتكرّرة طبقا لتعليمة أصدرتها قيادة الجيش الفرنسي لقطاع

قسنطينة.[٤] وحتى تعطي السلطات الفرنسية شرعية لتطبيق هذا الإجراء العسكري الجديد، ولا تثير الرأي العام من خلال موجة سخط وانتقاد في المحافل الدولية، سنّت تعليمات واضحة تتعلق بالحالتين التي يُسمح فيها اعتماد حق الملاحقة وهي كالآتي:

١- الردّ على أي هجوم من قبل "العناصر المتمردة" يتم شنّه انطلاقًا من الأراضي التونسية ضد القوات المسلّحة الفرنسية بالتراب الجزائري.

٢- إنهاء العمليات العسكرية التي شُرع فيها بالجزائر ضد عناصر "متمردّة" التي تلجأ إلى البلاد التونسية[٥].

وتحت غطاء "حق الملاحقة" وقع الاعتداء الجوي مستهدفا ساقية سيدي يوسف الآمنة، ولم يكن هذا الهجوم أول خرق للتراب التونسي، ولا أول صدام مع الجيش الفرنسي، بل كان حسب المصادر التونسية الاعتداء الرابع والثمانين على السيادة التونسية منذ استقلالها سنة ١٩٥٦. ففي حدود الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من يوم السبت ٨ فيفري ١٩٥٨، وهو يوم السوق الأسبوعية، أقدمت طائرة استكشافية من نوع (M.D) وإحدى عشرة طائرة مقنبلة من نوع (B. 26) وست طائرات من نوع (Corsaire)، وثماني طائرات من نوع (Mistral) من اختراق المجال الجوي التونسي، وهاجمت طوال ساعة وعشرين دقيقة قرية سيدي يوسف التونسية، والمنجم المحاذي لها، مخلّفة تحت الأنقاض مائة وثلاثين قتيلا وأربعمائة جريح حسب بيان سفارة فرنسا بتونس يوم ٢٦ فيفري، وكان من بين هؤلاء: نساء وأطفال أغلبهم من التلاميذ، كما أصيبت ثلاث سيارات شحن تابعة للصليب الأحمر الدولي كانت بصدد توزيع المواد الغذائية، والملابس على السكان، وعلى اللاجئين الجزائريين، إلى جانب تهديم جزء كبير من بنايات القرية، منها مائة وثلاثون مسكنا، وخمسة وثمانون متجرا، ومدرستان، إلى جانب تهديم بنايات مدنية.[٦]

اعترف الجنرال راوول صالان بحقيقة هذا الهجوم العدواني، وعدّد الخسائر التي ألحقت بجيش التحرير الوطني في أول برقية بعث بها إلى وزير الدفاع الفرنسي جاء فيها: "لقد هاجمت ثلاث مجموعات تتألف كل واحدة منها من طائرتين من نوع (Corsaire) مواقع العدو الثلاثة الخاصة بالدفاع الجوي، وإن الأهداف التي قصفت بالقنابل ذات (٢٥٠) كلغ، قد هُدّمت بنسبة (٨٠%)، كما أن المواقع الأربعة لمنجم الرصاص القديم بالساقية: معسكر جيش التحرير الوطني والتي هاجمتها إحدى عشرة طائرة من نوع (B. 26) وثماني طائرات من نوع (Mistral)، قد هدّمت بنسبة (٥٠%). والصور الملتقطة جوًا التي ستصلكم هذا المساء توضح جليًا الأهداف العسكرية التي تمّ قصفها..."، وأوضح أيضًا بأنه "محق في القرار الذي اتخذه بخصوص هذا القصف الجوي لأنه في حالة الدفاع المشروع..."[٧].

ثانيًا: العزل الحدودي بالسدود الشائكة والمكهربة

استاء القادة العسكريون كثيرًا من انتصارات جيش التحرير الوطني الذائعة الصيت التي واكبت الثورة التحريرية في سنواتها الأولى لاسيما على الحدود الشرقية، واعترفوا بالدور الخطير الذي تلعبه تونس بعد تحوّل أراضيها إلى قواعد لوجستيكية لتموين العمل المسلّح داخل الجزائر، زيادة على استفحال ظاهرة تهريب الأسلحة، والدعم الذي يتلقاه الثوار الجزائريون من خلال الراحة والتدريب والتسليح، والإقدام على تحويل مركز القيادة العسكرية إلى ما وراء الحدود الجزائرية، مما شكّل خطورة على الأوضاع الأمنية بكامل التراب الجزائري.[٨] ولوضع حد أو على الأقل التقليل من ظاهرة تهريب الأسلحة على طول الحدود لصالح الثوار الجزائريين، شرعت السلطات الاستعمارية في البحث عن أنجع المخططات والوسائل لقطع كل أشكال اتصالات الثوار بالخارج، فاهتدت إلى فكرة تطويق الحدود بواسطة السدود الشائكة والمكهربة وحراستها، وهي المهام الإضافية التي كُلّفت بها القوات العسكرية،[٩] فكان خط موريس الذي تدعّم لاحقًا بخط ثان مماثل هو خط شال هو الحل الأمثل حسب ما ادعته السلطات العسكرية بالجزائر.

١/٢- خط موريس:

شرعت السلطات العسكرية في إقامة الحاجز الحدودي الشائك والمكهرب والملغم طبقًا لتعليمات وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس الذي برع في إنجاز هذا المخطّط الجهنمي الذي حمل اسمه وخصّه باهتمام بالغ وخاص[١٠] منذ إصداره تعليمات بتاريخ ٢٦ جوان ١٩٥٧ للشروع في العملية.[١١] وعن هذا الانجاز الجديد ذكر أنه: "مباشرة عند استلامي مهامي كوزير للدفاع الوطني أصدرت إلى القادة العسكريين تعليمات لبناء حاجز على امتداد الحدود الجزائرية- التونسية يتماشى من الجهتين وخط السكة الحديدية والطريق الذي يربط تبسة بعنابة من جهة سوق أهراس..."،[١٢] اقتداء بالخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه قبل هذا التاريخ على الحدود الجزائرية المغربية.[١٣]

حظيت الخطوط الشائكة والمكهربة بعناية خاصة من قبل مسؤولين في أعلى هرم السلطة العسكرية ونالت إعجابهم، وعلى رأسهم راوول صالان الذي أشاد به على حد قوله: "... يشهد شهر أكتوبر١٩٥٧ نشاطا كبيرا على مستوى جهتي الحدود التي تحسّنت تهيئتها بشكل ملحوظ. ويبدو أن تعليمات ٢٦ جوان لأندري موريس وزير الدفاع الوطني القاضية بإنجاز حاجز من عنابة إلى تبسة وتعزيز الدفاع بالغرب، على وشك نيل رضى الجميع".[١٤] كما سبق له في شهر ديسمبر ١٩٥٦ أن قام بزيارة ميدانية تفقدية رفقة ماكس لوجون كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع للوقوف على أشغال إقامة الأسلاك الشائكة بالحدود الغربية، لاستلهام الفكرة من هذا الإنجاز للشروع في إقامة حاجز آخر مشابه على مستوى الحدود

الجزائرية التونسية، إلا أن طبيعة الأرض جعلت بناء سد شائك جد قريب من الحدود التونسية بالشمال وبسرعة أمرًا صعبًا.[١٥]

وما تجدر الإشارة إليه؛ أن هذا الخط المكهرب الذي أقيم خلال فترة وزارة أندري موريس، امتد فقط على مسافة ثلاثمائة وعشرين كيلومترًا طولاً، انطلاقًا من البحر شمالاً إلى غاية مرسط، وقد أتّم خلفاؤه توسيعه وتعزيزه بمختلف أجهزة المراقبة، حيث وصل إلى غاية شط الغرسة، جنوب نقرين.[١٦] وفي سنة ١٩٥٨ قرّرت الحكومة الفرنسية وباقتراح من وزير الحربية شابان دلماس، تهجير عنوة كل سكان المنطقة الواقعة ما بين خط موريس والحدود التونسية".[١٧] ولم يكتف القادة العسكريون باستعمال الأسلاك الشائكة المزوّدة بالتيار الكهربائي البالغ طاقته بين (٥٠٠٠) و(٧٠٠٠) فولت، بل قامت بتعزيز حراسته عن طريق زرع مساحات شاسعة من الألغام المضادة للأشخاص (Mines anti – personnels) والألغام الوثابة المتفجرة (Mines bondissantes)،[١٨] وكثّفت مراقبتها أيضًا على طول الخطوط بتسخير تعزيزات عسكرية ووسائل مراقبة جد متطورة، منها المراكز الكبيرة وأبراج المراقبة، مع توظيف الرقابة التقنية وتنصيب أجهزة الردار وتكوين فرق المدفعية الرادارية، مهمتها التدخل السريع عند تلقيها معلومات بشأن اكتشاف هدف مشبوه فتقوم بالتمشيط السريع للأماكن المعنية وحصدها بقذائف المدفعية.[١٩] وبعد الانتهاء من عملية بناء السد الشائك والمكهرب، قرّر الجنرال صالان القضاء على الثوار وقطع الطريق أمامهم إلى تونس لجلب الأسلحة والذخيرة، فأسند مهمة قيادة الجيوش الفرنسية المتمركزة على الحدود الشرقية ومراقبة السد الشائك المكهرب إلى الجنرال بول فانوكسم، قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي عُرف بصرامته وحنكته العسكرية، ووضعت تحت تصرفه خمس مجموعات من المظليين مهمتها مطاردة المجاهدين المتسلّلين عبر الحدود، وتمشيط المناطق الواقعة بين منطقة جبل مجردة شمالاً ومنطقة مسكانة.[٢٠]

٢/٢- خط شال:

ضمانًا لأمن ومناعة الخطوط الدفاعية الداخلية والحدودية خاصة، وبهدف منع الثوار من التسلّل عبر منافذ وممرات حدودية خاصة شمال سوق أهراس وجبال إيدوغ شرق عنابة ومنطقة جنوب تبسة وجبال النمامشة والأوراس، وهي مسالك تسمح بتسرب الثوار غربا عن طريق السلاسل الجبلية، للدخول إلى التراب الجزائري في أي اتجاه يرغبون الوصول إليه،[٢١] استوجب على السلطات الاستعمارية إقامة خط دفاعي ثاني جديد متقدم على مقربة من المناطق الحدودية وبوازيها تقريبًا، حمل اسم شال تعزيزًا وتدعيمًا لخط موريس البعيد نسبيًا عن هذه المناطق، بكيفية أكثر تطورًا على صعيد الوسائل المسخّرة والتقنيات المستعملة. وبمجرد تسلّم شال مهامه بثلاث أيام، أصدر أولى تعليماته إلى المسؤولين العسكريين في الجزائر جاء فيها :"إن الهدف من التعليمات والإجراءات التي سيأمر باتخاذها هو "إعادة كافة السكان إلى رقابتنا... وأن الوسائل التي سوف تستخدم لذلك هي مواصلة العمل على انسداد الحدود وفعالية الحواجز".[٢٢]

شرعت السلطات الاستعمارية في إنجاز خط شال باتجاه الحدود في الفترة الممتدة ما بين خريف ١٩٥٨ واستكمل بناؤه سنة ١٩٥٩، "وقد امتد هو الآخر من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس، حيث يقترب منه حينا، ويبتعد عنه حينا آخر، تبعًا لأهمية المواقع والمناطق، حيث تمتد المسافة بين الخطين من ٥ كلم إلى ٤٠ كلم، وعليه فإن خط شال قد انطلقت أشغاله شرق وغرب القالة ليمر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار وسوق أهراس، ولكن قبل سوق أهراس بحوالي ٢ كلم وعند وادي الجدرة ينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، وعند الكيلومتر الثامن والعشرين يتحوّل الخط باتجاه جبل سيدو أحمد، إلى غاية وادي سوف جنوب مدينة تبسة.[٢٣]

شكّل خط شال جهازًا دفاعيًا متكاملاً، يضم شبكة من التحصينات على امتداد الخط، محاطة بالأسلاك الشائكة والأسلاك المكهربة بضغط عال جدًا، وبحقول للألغام عرضها خمسون مترًا[٢٤] أطلق عليها الثوار اسم "حدائق جهنم".[٢٥] ودُعّمت الأسلاك الشائكة بخنادق محصّنة بالإسمنت وحولها المراكز العسكرية لضمان الأمن والحماية للقائمين على حراستها.[٢٦] وتستفيد كل هذه الموانع بحراسة أرضية مشدّدة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة، ومراقبة جوّية مستمرة، فضلاً عن شبكة الردارات المتطورة يقول عنها أحد المجاهدين "أن رادارًا واحدًا أجدى من ألف حارس".[٢٧] وكلّف المكتب الخامس الذي عيّن شال على رأسه العقيد جون قارد بإتمام وظيفة هذه الخطوط الدفاعية المنيعة، كسند لإحداث قطيعة بين الداخل والخارج والقضاء على الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني.[٢٨]

ثالثا: إنشاء المناطق المحرّمة على طول الحدود الشرقية

اتضح جليًا خلال سنوات الكفاح التحرري، أنّه كلما ازدادت الثورة عنفًا واتساعًا ازدادت السلطات الاستعمارية تفنّنا في ابتكار طرق العزل والحرمان والتضييق على الثوار والمواطنين العزّل، ومن بين الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة وأخطرها على الإطلاق، موافقة المجلس الوزاري الفرنسي بتاريخ ١٩ فيفري ١٩٥٨ على إيجاد مناطق محرّمة جديدة بالجزائر،[٢٩] إذ قرّر تحويل كل الأماكن الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني إلى مناطق محرّمة[٤٣] أطلقت عليها اسم "المناطق المتعفنة".[٣٠] ولم تكتف سلطات الاحتلال باستحداث هذه المناطق، بل قرّرت طبقًا لأوامر وتعليمات شابان دلماس وزير الدفاع تطبيق سياسة الأرض المحروقة بعد إجلاء السكان حتى لا يجد الجيش الاستعماري صعوبة في مراقبتها، ولا يستطيع جيش التحرير أن يستغلها للإقامة فيها أو اتخاذها مصدرًا للتموين.[٣١]

وعن أسباب ودواعي تطبيق هذا الإجراء الردعي أوضح المؤرخ يحي بوعزيز: "بأنه نظرًا لفشل الاستعمار في تحقيق مبتغاه بوضع قوات دولية بمنطقة الحدود بين الجزائر وتونس، وفشل خط موريس المكهرب في القضاء على الثورة، عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى ارتكاب جريمة أخرى أكثر بشاعة تتمثل في إخلاء السكان من كل المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى مشارف الصحراء، وجعل تلك المناطق كلها منطقة محرّمة من حيث السكن أو العبور، إلا على الجيش الاستعماري، في محاولة لغلق الحدود كلها غلقا نهائيا... وشرعت قوات الاحتلال في تنفيذ الخطة في أواخر نفس الشهر".[٣٢]

وبعد الانتهاء من عملية إنجاز خط موريس على طول الحدود الجزائرية الشرقية، شرعت السلطات الاستعمارية في تهيئة منطقة مهجورة كإجراء إضافي ووقائي للحاجز الحدودي الشائك والمكهرب، فقامت منذ ١٩ فيفري ١٩٥٨ في إخلاء الشريط الحدودي بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية، وراء خط موريس، من البحر شمالاً إلى مشارف الصحراء جنوبًا بعمق يصل أحيانًا إلى خمسين كيلومترا. وقد جعلت المنطقة كلها محرّمة على الشعب الجزائري ومنعتهم من الإقامة فيها بعد تشريدهم وإحراق بيوتهم ومصادرة أموالهم. واقتصر العبور فقط على القوات الفرنسية التي شدّدت رقابتها على هذا الشريط بتكثيف قواتها العسكرية المختلفة وزرع الألغام المضادة للأفراد على طول الشريط مما أدى إلى تسميته بـ (خط الموت) لكونه خطًا واسعًا ملغّمًا تحت الحراسة المشدّدة العسكرية والتقنية.[٣٣]

تكمن خطورة المناطق المحرّمة في إجلاء السكان بالقوة وترحيلهم من مداشرهم، بمجرد أن تعلم سلطات الاحتلال بتواجد أفراد جيش التحرير هناك، لتشرع بعدها في تطبيق سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية،[٣٤] ليصبح الإذن بإطلاق النار مرخصًا بصفة دائمة،[٣٥] فدمرت العديد من القرى المستهدفة باستخدام سلاح المدفعية والطائرات المقنبلة بشكل عشوائي، "وكل ما يتحرك أو يعيش يعتبر هدفًا معاديًا يجب محوه".[٣٦] وقد ترتّب عن هذه العملية تشريد آلاف السكان نحو وجهات مجهولة، ومن بقي منهم يتم جمعهم في محتشدات،[٣٧] تفتقر إلى أبسط شروط الصحة، مما يعرّضهم لكل أنواع الحرمان مثل الجوع، والفقر والأمراض المزمنة والجهل زيادة على التنكيل والتعذيب.[٣٨] لقد كانت غاية القيادة الفرنسية من هذا الأسلوب الردعي، إخضاع السكان للمراقبة المباشرة، ومحاولة الحصول بمختلف الوسائل على المعلومات الضرورية عن جيش التحرير الوطني، وتحركاته، ومراكزه على أمل التوصل إلى عزل الشعب عن قيادته. ومن ناحية أخرى تمكين الإدارة الفرنسية – عندما يكون السكان في متناول العسكريين- استغلالهم من الناحية الدعائية وتقديمهم كنتيجة من نتائج التهدئة الناجحة.[٣٩]

رابعًا: خوض معارك الحدود التونسية

راهن القادة العسكريون الفرنسيون على كسب معارك الحدود الشرقية أمام الحركة النشيطة لعناصر جيش التحرير الوطني على مستوى الحدود التونسية الجزائرية، بعدما تكثّف نشاطهم الثوري بشكل ملحوظ منذ صائفة سنة ١٩٥٧، إذ تمكّنوا من تمرير ألف قطعة سلاح شهريًا من تونس إلى الجزائر، واستطاع خلالها ألفان مجاهد مسلّح من التسلل إلى التراب الجزائري.[٤٠] وعلى الرغم من توفير جملة من التدابير لتأمين الحدود البرية والحدود الجوية، زيادة على المراقبة المستمرة للقوات البحرية، إلا أن المجهودات المبذولة للقضاء عليهم ظلّت محدودة الفعالية، بعدما تبيّن بأن صلابة الحواجز بالأسلاك الشائكة ظلّت تستدعي المزيد من الوسائل، خاصة أمام النجاح الذي حقّقه المقاتلون الجزائريون في إيجاد حيل وحلول لتجاوز هذين الخطين المكهربين، لذلك بقي الجنرالات الفرنسيون غير راضين كلية بتدابير الأمن المطبّقة، وعليه استوجب تسخير كل الوسائل الضرورية لمنع هجومات قوات جيش التحرير الوطني في تلك المناطق أين تزداد حركتهم أكثر فأكثر بالقرب من تلك الحواجز، بل ويتلقون عبرها الأسلحة بمختلف أنواعها،[٤١] وإزاء هذا الوضع قرّرت القيادة العسكرية وضع حد لها بخوض معركة الحدود الجزائرية التونسية.[٤٢]

تطلّبت معارك الحدود التونسية تكثيفًا في تعداد الجنود وتنظيم القوات العسكرية بمختلف أنواعها، ثم توزيعها توزيعا تكتيكيا يسمح لها بالتدخل السريع للسيطرة على الوضع، وتمثلت هاته القوات في: اللواء التاسع للمظليين بالمشروحة، واللواء الرابع عشر للقناصة المظليين بسدراتة واللواء الأول للمظليين الأجانب بقالمة، واللواء الثالث للمشاة بالسبت واللواء الرابع للمشاة الأجانب بتبسة.[٤٣] وفي إطار تدعيم قوات الاحتلال بقوات إضافية لإنجاح معركة الحدود قام الجنرال شال بسحب الفيلق السابع من عمق منطقة متيجة وتحويله إلى الحدود التونسية، وهو الأمر الذي اعترضه جاك ماسو، لأنّ ما أقدم على فعله أحداث فراغًا كبيرًا وكانت له عواقب خطيرة على الأحداث الأمنية لاحقًا".[٤٤]

كانت معارك الحدود الشرقية طويلة الأمد وعنيفة، انطلقت في ٢١ جانفي١٩٥٨ واستمرت إلى غاية ٢٨ ماي من السنة نفسها،[٤٥]، تحت قيادة الجنرال بول فانوكسوم الذي تولى قيادة القسم العسكري القسنطيني، وتمكّن من تحقيق عدة انتصارات، إلا أنها خلّفت خسائر معتبرة في صفوف جيش الاحتلال وجيش التحرير الوطني أيضًا، وحسب هنري لومير قدّرت خسائر الثوار مايقرب (٤٠٠٠) قتيل من الفلاقة، واعتقال (٥٨٨) جندي، واستسلام (٨٤) عنصرًا،[٤٦] بينما حصرها إيف كوريير في: (٣٢٣٤) قتيل، و(٥٨٨) أسير من بينهم (٣٩٠٦) خارجون عن القانون، والتحاق (٨٤) عنصرًا بالجيش الفرنسي.[٤٧] وحسب هيئة الأركان الفرنسية، فإنه خلال أربع أشهر التي استغرقتها معركة الحدود الجزائرية التونسية، فإن نسبة (٤٠%) من العناصر الثائرة خرجت من معسكراتها بتونس

وتم تدميرها، وتمكّن عدد معتبر من الجنود تراوح عددهم ما بين (٢٧٠٠) و(٢٨٠٠) محمّلين بـ (٢٠٠) قطعة سلاح أوتوماتيكية من التسلل داخل الجزائر، أغلبهم بجنوب منطقة الماء الأبيض نتيجة انعدام السد المكهرب.[٤٨]

تواصلت معارك الحدود وازدادت حدّة سنة ١٩٦٠، وهذا ما أكدته تصريحات قيادة الأركان الفرنسية التي اعترفت بوقوع عشرون مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية على طول الحدود في شهر أفريل١٩٦٠، الأمر الذي دفع السلطات العسكرية لتنفيذ العملية العسكرية حملت اسم (Marathon) التي شنّت في منطقة معزولة على مستوى الحدود الجزائرية التونسية من ٢٤ إلى ٣٠ ماي ١٩٦٠[٤٩]، اشتبك فيها فيلق لجيش التحرير الوطني وفرق كومندوس واللفيف الأجنبي والمظليين بجبل امزي، وشاركت فيها ثمانون طائرة حربية من نوع (B26) والـ (B29) و(T6) والمروحيات، كما استخدم فيها سلاح النابالم بكثرة الذي أحرق بنيرانه عددًا معتبرًا من عناصر جيش التحرير الوطني.[٥٠] ورغم التعزيزات العسكرية والرقابة المشدّدة على الحدود الشرقية، سجّل مع بداية سنة ١٩٦١ اشتباك قوي ببئر العاتر بجنوب الحاجز الشرقي، خلّف في صفوف القوات الفرنسية ٢٥ قتيلا، بينما تمكّنت كتيبة لجيش التحرير الوطني من تخريب الحاجز الشائك بشمال وجنوب مدينة تبسة، إلا أن هذه العملية خلّفت أيضا مقتل ٣٤ جنديًا في صفوف المقاتلين الجزائريين، وتمكّن خلالها جيش التحرير الوطني من إسقاط طائرة استطلاعية، ولم تتوقف المناوشات طيلة شهر فيفري ١٩٦١ على مستوى الحواجز، بل وازدادت حدّتها في الأسبوع الأخير من ذات الشهر ضد مواقع القوات الفرنسية بالحاجز الشرقي وتحديدا بمنطقة لامي- القالة.[٥١]

خامسًا: الضغوطات الفرنسية على تونس لمراقبة الحدود

على الرغم ما أعلنت عنه الحكومة الفرنسية في العديد من المناسبات أن خط موريس أغلق الحدود تمامًا بين تونس والجزائر، وعرقل النشاط الثوري لجيش التحرير الوطني، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، لذلك لم تتوقف السلطات الاستعمارية عن حبك مناوراتها الدنيئة بعدما تبيّن لها بأن العزل الحدودي بواسطة الأسلاك الشائكة لم يؤت بالنتائج المنتظرة، خاصةً بعد الإخفاق السحيق لقواتها العسكرية أمام اشتداد المعارك، وفداحة الخسائر التي مُنيت بها. وقد تزامن مع تلك الفترة أن حكومة فيليكس غايار كانت مهدّدة بالسقوط، لذلك راحت تبحث عن قضية تشغل بها المجلس الوطني الفرنسي، وعن مسؤول تلقي عليه مسؤولية الهزائم الفرنسية،[٥٢] بتبني جملة من تدابير وقائية وردعية نحصرها في ما يلي:

١/٥- السعي لتشكيل قوة تونسية- فرنسية مشتركة لحراسة الحدود:

لم ترتكز الدعاية الفرنسية على محاولة تعليل قوة الثورة الجزائرية بالإعانة التونسية فحسب، بل حاولت إلقاء مسؤولية جميع الهزائم العسكرية الفرنسية في جميع نواحي الجزائر على السلطات التونسية، باعتبارها مصدر الدعم المادي والمعنوي الذي يعبر المناطق الحدودية، لذلك اعتبرت قضية الحدود مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضية العلاقات التونسية الفرنسية، وأنّه لا يمكن فصل هذه عن تلك، لذلك أعلنت في اجتماعها الوزاري يوم ٢٢ جانفي١٩٥٨ أن اقتراح موريس شومان لتشكيل قوة تونسية فرنسية مشتركة لحراسة الحدود يستحق الدراسة. غير أن هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من قبل السلطات التونسية التي رفضته جملة وتفصيلاً وكذّبت ما تدعيه الحكومة الفرنسية الساعية للحصول على ثقة المجلس الوطني الفرنسي للبقاء في الحكم مدة أطول، وفي هذا الصدد صرّح الرئيس التونسي إلى مراسل "فرانس لوبسرفاتور" برفضه لهذا العرض بقوله: "... هذا شيء طبيعي بعدما أبلاه الشعب التونسي من اعتداءات الجيش الفرنسي على السيادة التونسية في عهد الاستقلال، فضلا عما تبعثه رؤية البذلة العسكرية الفرنسية من ذكريات الاحتلال المرّة وعهد الحماية البغيض... ثم أن السماح لوجود قوات فرنسية بتونس مهمتها حراسة الحدود معناه في نفس الوقت السماح لها بأن تعبث بسيادة الدولة التونسية، وبأن تهدد استقلالها".[٥٣]

ومن جهتها، فضحت قيادة الثورة الجزائرية خطورة ما تسعى إلى تحقيقه الحكومة الفرنسية، التي تحاول إرجاع قوتها العسكرية إلى تونس بعنوان حراسة الحدود الجزائرية، وأن هذا الإجراء سيسفر عمليا عن وضع قوات فرنسية ضخمة وعتاد فرنسي هائل على طول الحدود. وسيترتب عليه أيضًا رجوع القوات الفرنسية من جديد إلى الأراضي التونسية، لتمكين السلطات الفرنسية من أن تكوّن لهم قوة حرب إضافية في التراب التونسي، لاستكمال عمل الوحدات الفرنسية الموجودة بالجزائر، ومن ناحية تريد فرنسا بعد أن فشلت محاولاتها لعزل الجزائر سياسيًا عن بقية الشمال الإفريقي، أن تعزلها استراتيجيا بهذه الوسائل العسكرية.[٥٤]

٢/٥- محاولة إيفاد قوة أممية لحراسة الحدود:

وزيادة على الاقتراح المذكور أعلاه، طرحت سلطات الاحتلال اقتراحًا آخر يرمي إلى إيفاد قوة أممية تقوم على حراسة الحدود، إما عن طريق تأليف وحدات تونسية فرنسية، وهي الطريقة التي اقترحها النائب الفرنسي موريس شومان، أو عن طريق وضع قوات دولية، كالقوات التي تحرس الحدود العربية الإسرائيلية. ثم جاء العدوان الجوي على ساقية سيدي يوسف لتبعث من جديد هذه المشكلة، وحسب الأنباء المتداولة فقد أبدى الأمريكان حرصًا على تكليف ملاحظين من دول الحلف الأطلسي، أو من الأمم المتحدة بمراقبة الحدود التونسية الجزائرية.[٥٥] عارضت قيادة الثورة الجزائرية بشدة، استعمال القوات الأممية والبوليس الدولي في حراسة الحدود التونسية الجزائرية "لأنه يناقض ما تقتضيه طبيعة القوات الأممية نفسها، التي لا يمكن إلا أن تسهر على السلم، وأن تراقب تنفيذ توصيات الأمم ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، ولهذا ترى

جبهة التحرير الوطني أن هيئة الأمم المتحدة التي ناقشت القضية الجزائرية مرتين، والتي وافقت على توصيات ترمي إلى إنهاء الحرب، والتي سجلت عرض الوساطة التونسية المغربية، لا يمكن أن تضع سلطاتها وقواتها في خدمة السلم في الجزائر. ثم أن وضع قوات أممية من أجل حراسة الحدود معناه أن هيئة الأمم قد غفلت عن أصل الداء وهو حرب الجزائر، وأرادت أن تعالج نتيجة من نتائجه الحتمية. وذكّرت أيضًا أن البوليس الأممي الذي من مهمته السهر على القيم الأممية، لا يمكن أن يتحوّل إلى فرع عن مصالح "لاكوست" الجمركية، ولا يمكن أن يخدم قضية الحرب الفرنسية بالجزائر".[٥٦]

٣/٥- قطع الإعانات المادية عن تونس:

اتجهت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، بعد أن استنفذت كل محاولاتها لوقف الدعم التونسي للثورة الجزائرية، لتنفيذ تهديداتها التي تعدّدت وتنوعت بتنوع الإجراءات الردعية، فبعد الاعتداءات المتكرّرة على الأهالي التونسيين والجزائريين القاطنين بالمناطق الحدودية، وملاحقة الثوار الجزائريين والاعتداء عليهم في أراضيها، زيادة على المطالبة بإقامة منطقة حدودية محايدة تحت مراقبة القوات الأممية، باشرت في لغة التهديد بقطع الإعانات الفرنسية المادية على تونس، إذ شدّد رئيس الحكومة لهجته أمام المجلس الوطني الفرنسي مهددًا ومتوعدًا تونس بالتصريح التالي: "ستستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس (للجزائريين). يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرّض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر، ويعرّض أيضًا للخطر إمكانية خروج بلاده من صعوباتها الحالية...".[٥٧]

أقدمت السلطات الفرنسية على تنفيذ تهديداتها "بإلغاء المساعدات المالية لتونس سنة ١٩٥٧ فيما يخص القرض المالي ذا الاثني عشر مليارًا من الفرنكات، كإجراء عقابي على موقف تونس العدائي نحو فرنسا بسبب مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين. وقدّم السفير الفرنسي بتونس جورج غورس تبريرات بشأن قرار بلاده لوقف منح القرض لتونس، كما قام الفرنسيون بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى فرنسا في عملية تهريب واسعة النطاق الأمر الذي نجم عنه التهديد بإلحاق أضرار جسيمة ومعتبرة بالاقتصاد التونسي، كما أقدمت الحكومة الفرنسة على التخفيض من قيمة الفرنك في مناسبتين، أولاهما كانت في أوت ١٩٥٧ والثانية في ديسمبر ١٩٥٨ دون أن تكلف نفسها عناء إعلام السلطات التونسية رغم انتماء العملة المتداولة في تونس لمنطقة الفرنك.[٥٨]

٤/٥- التهديد بإعادة احتلال تونس:

تمادت السلطات الفرنسية في تهديداتها أيضًا بالإعراب عن نيتها لإعادة غزو تونس واجتياحها من جديد، في حالة إصرارها واستمرارها في تقديم الإعانات للثورة الجزائرية، من خلال مخطّط وضعه الجنرال صالان في سبتمبر ١٩٥٧ "بافتعال حوادث خطيرة بتونس تستوجب التدخل العاجل للقوات الفرنسية البرية والجوية والبحرية، حيث تقوم القوات الجوية بغارة على تونس العاصمة، بينما تقوم القوات البرية من خلال الكتيبة الحادية عشر بالزحف البري من سوق الأربعاء على تونس، وتدعم العملية بإنزال بحري على سوسة. كما أعرب صالان أيضًا في تصريح له لجريدة "لكسبرس" الفرنسية: "بأن الحل الوحيد للقضية الجزائرية يكمن في اعتقال بورقيبة واحتلال تونس من جديد"،[٥٩] غير أن الوضع الدولي والخلافات بين السلطة المدنية والعسكرية جمّدت المشروع.[٦٠]

تواصلت ضغوطات المُغالين من قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر في إعداد مخطّط آخر لإعادة احتلال البلاد التونسية، واتضح ذلك جليًا من خلال خطة "المشذب والمعول" Serpe et pioche الذي كان مقرّرًا تنفيذها في ٢٥ ماي ١٩٥٨ والتي أحبطت في آخر لحظة،[٦١] وقد حذر السفير الفرنسي من العواقب الوخيمة لخيار القوة، لأنه لا يضمن -حسب تقديره- تغييرًا في السياسة التونسية إزاء فرنسا. فبورقيبة، وحسب رأيه بالرغم من المواصفات والعيوب التي يتصف بها من خبث وغرور وادعاء، فهو الأقرب إلى فرنسا بحكم ثقافته الفرنسية وبإمكانه أن يلعب دورًا محوريًا في جعل المغرب العربي مقطوعًا نسبيًا عن المشرق العربي بحكم ارتباطه الوثيق بالثقافة الغربية.[٦٢] ولم يكن هذا المخطّط الوحيد الذي كان يستهدف إعادة احتلال تونس من جديد، إذ تمّ إعداد مخطّط ثان سنة ١٩٥٩ اعتمادًا على المخطّط الأول أُطلق عليه اسم "عملية المشاط" (Opération Râteau) تعتمد على عنصر المباغتة وتجنب إلحاق الأضرار بالسكان المدنيين وعناصر الجيش التونسي. وكان الهدف من هذه العملية تحطيم قواعد جيش التحرير الوطني المتمركزة خاصة بغار الدماء، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت تطبيقها لأن الأجواء السياسية غير مناسبة، والظرف الدولي لا يسمح بذلك خاصة بعد تطور الموقف الأمريكي تجاه القضية الجزائرية.[٦٣]

خاتمة

أفرزت سياسة التطويق التي اعتمدتها سلطات الاحتلال على الحدود الجزائرية الشرقية من أقصى الشمال إلى الجنوب أضرارًا جسيمة وانعكاسات سلبية شملت جوانب عدة، أخطرها على الميدان العسكري، إذ ضُيّق الخناق على قوات جيش التحرير الوطني بحواجز عازلة، مما أعاق عملية تمرير الأسلحة من تونس باتجاه الجزائر، إلى جانب تضرّر سكان المناطق الحدودية من اعتداءات الجيش الفرنسي، زيادة على تدابير ردعية ارتكزت على محاولات يائسة من أجل إيفاد قوات أممية لإعانتها في حراسة الحدود الجزائرية، وتمادت في سياستها العدوانية بقطع الإعانات المادية عن تونس والتهديد بإعادة احتلالها إذا لم تكف عن مساعدة الثورة الجزائرية. وإزاء هذه الأوضاع كان لزامًا على قيادة الثورة الجزائرية إيجاد حلول استعجالية لمواجهة استراتيجية جيش الاحتلال على طول الحدود الشرقية للخروج من هذا المأزق، باستحداث تنظيمات ثورية وهياكل عسكرية استعانت بها لتجاوز تلك الظروف المأساوية.

الهَوامِشُ:

(١) للمزيد من التفاصيل حول مصادر الأسلحة وعملية نقلها ونوعية الذخيرة التي تم تمريرها داخل الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية أيضًا برًا وبحرًا وجوًا، انظر: عبد المجيد بوزبيد، **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي**...، ط ٢، مطبعة الديوان، الجزائر،٢٠٠٧، ص ٨٦- ١١٢.

(٢) م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 1954، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية - الجهة الشرقية- ١٩٥٤- ١٩٦٢**، منشورات وزارة المجاهدين، (د. م. ط)، ٢٠٠٧، ص ١١٣- ١٤٠.

(٣) م. و. د. ب.ح. و. ث. ن 1954، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، مطبعة الديوان، ٢٠٠٧، ص ٢٢.

(4) ISHMN, S.H.A.T, Bobine S437, carton 2H 237 , dossier 1, Note de service : Droit de poursuite en territoire tunisien, émanant de la division militaire de constantine du 10 JANVIER 1957, non folioté.

(5) Ibid.

(6) Hédi BACCOUCHE, **L'Agression française contre Sakiet Sidi- Youssef les faits et les Suites,**Université de la Manouba, Publications de l'institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 2008, pp 8 -9.

(7) Raoul Salan, **Mémoires fin d'un empire «Algérie Française» 1 er Novembre 1954 – 6 juin 1958** ,Editions Presse de la cité , Paris, 1970 , p 258.

(8) Général Massu, **la vraie bataille d'Alger**, Editions du Rocher, 1971, France, P. 75.

(9) Ibidem.

(١٠) خصّ أندري موريس هذا الخط الشائك والمكهرب باهتمام بالغ وعناية خاصة، باعتباره مقاولاً في الأشغال العامة وصاحب مؤسسة الأسلاك الشائكة، وقد حقق من وراء هذا الانجاز الجهنمي منفعتين، أولاهما تتمثل في الحصول على صفقة مالية لحسابه الخاص لأن مؤسسته هي التي كانت تقوم بتوفير الأسلاك الشائكة لإنجاز الحواجز المكهربة، كما سبق توفيرها من قبل أثناء الحرب العالمية الثانية حيث باعها للألمان، كما زوّد الجيش الفرنسي بهذه الوسيلة الجهنمية للقضاء على الثورة. وقد استدعي إلى المجلس الوطني لمسائلته من قبل الشيوعيين بشأن هذه الصفقة المالية. للاستزادة أكثر انظر: محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٤٥. وأيضًا: Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, OPU, 2007, p 265

(١١) للمزيد من التفاصيل حول نص القرار الذي أصدره وزير الدفاع أندري موريس بتاريخ ٢٦ جوان ١٩٥٧ والقاضي بإنشاء الخط المكهرب على الحدود الجزائرية التونسية مع توفير الإمكانيات البشرية والعسكرية لإنجازه، المؤرخ في ٢٨ جوان ١٩٥٨. انظر: جمال قندل، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية ١٩٥٧- ١٩٦٢**، ط١، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٤٩- ١٥٠.

(12) Mohamed Teguia, Op.cit, P. 265.

(13) Raoul Salan, op.cit, P. 221.

(14) Mohamed Teguia, op.cit, P. 265.

(١٥) جمال قندل، مرجع سابق، ص ٤٧.

(16) Mohamed Teguia, op.cit, P. 266.

(١٧) للمزيد من التفاصيل حول عدد الألغام ونوعيتها وحقولها ووظائفها وخطورتها وكيفية زرعها انظر: م. و. ب.ح. و. ث. ن ٥٤، **الأسلاك الشائكة**...، مرجع سابق، ص ١١٧- ١٢٠.

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٠٤.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٧٥- ٧٦.

(20) Charles Ailleret, **Général du contingent en Algérie 1960- 1962**, Editions Grasset, Fasquelle, Paris, 1998, p 23.

(21) Claude Paillat, **Vingt ans qui déchirèrent la France - la liquidation 1954- 1962**, T 2, Editions Robert Laffont, Paris, 1972, p 506.

(٢٢) جمال قندل، **مرجع سابق**، ص ٩٠.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٩١.

(24) Amar Boudjellal, **les barrages de la mort 1957-1959 le front oublié**, Editions C.N.E.R.H.M.N.R 54, 2010. pp 58- 59.

(25) جمال قندل، مرجع سابق، ص ٩١.

(26) Amar Boudjellal, **op.cit**, p 59 .

(27) Claude Paillat, **Dossier secret de l'Algérie**, le livre contemporain, Paris, 1961, P. 162.

(28) Henri LE MIRE , **Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, Editions Albert Michel, Paris, 1982, P. 200.

(29) Ibidem.

(٣٠) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج٢، ط ٢ منقحة ومزيدة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ١٩٩٦، ص ٢٢٦.

(٣١) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية ١٩٥٤- ١٩٥٨، غرناطة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٧٢.

(٣٢) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (١٩٥٤- ١٩٦٢)**،ج ٣، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ٢٠٠٥، ص ١٧٥.

(٣٣) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج ٢، مرجع سابق، ص٢٢٥- ٢٢٦.

(34) Amar Boudjellal, Op.cit, p 61.

(35) Ibid, P. 259.

(٣٦) ميشال فورجي، **الحرب الباردة وحرب الجزائر ١٩٥٤- ١٩٦٤**، ترجمة مختار عالم، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٩١.

(٣٧) خالد نزار، **الجزائر يوميات الحرب ١٩٥٤- ١٩٦٢**، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٩٦.

(٣٨) م. و. د. ب.ح. و. ث. ن ٥٤، **الأسلاك الشائكة**...، مرجع سابق، ص ٣١.

(٣٩) **المجاهد**، عدد ١٨، ١٥ فيفري ١٩٥٨، ص ٨.

(40) Yves courrière, **la guerre d'Algérie**, **T V, Dictionnaire et Documents,** Editions SGED, Paris, 2005, P.2436.

(41) Mohamed Teguia, op.cit, p p٢٦8 -269.

(42) Yves Courrière, **La guerre d'Algérie ...** T V, op.cit, P. 2436.

(٤٣) جمال قندل، **مرجع سابق**، ص ١٠٥.

(44) Général Massu, op .cit, p 75.

(45) Henri Lemire, op.cit, p 217.

(46) Ibidem.

(47) Yves Courrière, **La guerre d'Algérie...., T V**, op.cit, p 2436.

(48) Ibidem.

(49) Mohamed Teguia, Op.Cit, P.307.

(50) Ibid, Pp. 328 - 329.

(51) Ibid, Pp. 329 - 330.

(٥٢) **المجاهد**، عدد ١٧، ١ فيفري ١٩٥٨. ص ٢.

(٥٣) المرجع نفسه.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) **المجاهد**، عدد ١٨، ١٥ فيفري ١٩٥٨، ص ٢.

(٥٦) نفسه.

(٥٧) **المجاهد**، عدد ١٧، مصدر سابق، ص ٢.

(٥٨) محمود فروة، **"حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي"**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول **استقلال تونس ومسيرة التحرّر من الاستعمار**، المنعقدة بتونس أيام ٤ و ٥ و ٦ ماي ٢٠٠٦، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، عدد ١٣، جامعة منوبة، ٢٠١٠، ص ١٢٩- ١٣٠.

(٥٩) **جريدة العمل**، عدد ٧٣٢، ٢٨ فيفري ١٩٥٨، ص ١.

(60) Annie Goldzeigher Rey, la frontière algéro-tunisienne pendant la guerre d'Algérie dans les archives militaires de Vincennes, in ***actes du 7 é colloque internationale sur la résistance armée en Tunisie aux 19 et 20 siècle***, organisé par l'ISHMN le 18 et 19 et 20 novembre 1993, publications de ISHMN, Tunis, 1995, Pp. 72- 73.

(٦١) مجموعة باحثين، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) ١٨٨١- ١٩٦٤**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، ٢٠٠٨، ص ١٧٦.

(62) Samya El Machat, **Les relations Franco-Tunisiens: Histoire d'une souveraineté arrachée 1954 - 1964**, L'Harmattan, Paris, 2005, P. 97.

(63) Annie Goldzeigher, Op.cit, Pp. 85 - 87.